

## إزالة فيه .. سكن ما فيه .. يا الله صديق

لست مع من يعتدي على أراضي الدولة بحال من الأحوال، ولا مع العشوائيات التي تسببت في كثير من التشويه والأزمات والكوارث لمدننا، وما تهيئة من بيئة خصبة للتخلف والتستر والجريمة والمرض، و(الاستفاعة) من قبل البعض من ضعفاء النفوس في البلديات خصوصاً، حيث إن كل عشوائية تعتبر منجم ذهب لمثل هؤلاء، فهم يستفيدون في (الطالعة والنازلة)، يستفيدون من أخذ ثمن إغلاق عيونهم وإطباق شفاههم أثناء البناء، ويستفيدون من قبض المعلوم كل شهر مقابل استمرار المحلات التجارية والمستودعات والورش والمعامل مفتوحة وتمارس نشاطها بحرية مطلقة رغم أنها مخالفة من الأساس ولا تحمل أي رخصة من أي نوع، أما أكثر فوائدهم فتأتي من مشاريع الخدمات شبه الوهمية مثل السلفطة والإنارة وغيرها لهذه العشوائيات التي (مش عالخریطة) أصلاً.

نعود لصلب الموضوع، ونسأل: ما الذي يضطر المواطن (الغبان)، وليس (الهامور)، إلى شراء أرض في أطراف المدن من غير صك والبناء عليها، بل ما الذي دفعه للمجيئ من قريته أو هجرته إلى المدينة أساساً؟!

ما دفعني لهذا السؤال هو المنظر الحزين لبعض المواطنين الذين هُدمت منازلهم مؤخراً وهم ينظرون بأطراف مكة المكرمة بحجة التعدي على أملاك الدولة، ولا أقصد أولئك الذين بنوا بهدف الاستثمار، بل أقصد المواطن المسكين الذي بنى عشاً لفراخه لـ (يلمهم) فيه بعد أن لم يجد سبيلاً آخر ليسكن.

وأعود للإجابة على السؤال، لأقول: إن معظم هؤلاء المساكين اضطرتهم لقمة العيش إلى الهجرة إلى المدن للبحث عن أي وظيفة يسدون بها رمقهم، ويسترون

بها أحوالهم، لانعدام الفرص الوظيفية في تلك النواحي تماماً، وكان يفترض خلق مثل تلك الفرص هناك ليبقى المواطن في قريته أو هجرته يعمل معززاً مكرماً، وليس مطارداً خائفاً من البلديات ولجان التعديات.

هذا من ناحية ..

ومن الناحية الأخرى، ليس من المعقول محاسبة المشتري المضطر وترك (الهامور) البائع، فالمشتري مضطر لعدة أسباب، منها غلاء الأراضي، وارتفاع الإيجارات، وضعف الرواتب إلخ إلخ، أما البائع فهو المعتدي الحقيقي على الأرض، وهو من قبض مبالغ مالية مقابل تلك الأرض المغتصبة من الدولة، وكوّن منها ثروة دون وجه حق، وهو من يجب أن يحاسب في المقام الأول، بعد أن يعيد كافة الأموال لأصحابها ويعوضهم عن جميع خسائرهم المادية والمعنوية، أما تركه يسرح ويمرح ويلهو بملياراته، وهدم منازل (الضعوف) فوق رؤوسهم، فهو كمن يترك القاتل ويقتص من المتفرج.

ثم، إن البلديات وموظفيها يجب أن يخضعوا للمحاسبة في المقام الثاني لسببين:

الأول: هو الصمت المريب العجيب عن المعتدين الكبار على الأرض، يتلوه صمت مريب آخر عن البناء على تلك الأراضي المنهوبة حتى غدت مدناً عشوائية داخل المدن، ويكفي أن نذكر أن جدة وحدها تحتوي على خمسين حياً عشوائياً. الثاني: التلكؤ والتباطؤ في منح المواطنين أراضٍ يبنون عليها منازل أحلامهم، حتى طارت طيور التراب بمساحات شاسعة داخل المدن، واحتكرتها، وبنّت عليها الأسوار، وقطعت عليها الصكوك، والبلديات تنظر وتتفرج بمقابل وبدون مقابل، وبعد أن (انزقت) ذهبت تتخبط في أقاصي المدن لتبحث عن أرض تحميها أو تمنحها للناس بدون أمل في الخدمات ولا بعد مائة سنة.

ثم يأتي دور وزارة الإسكان في المحاسبة، التي لها خمس سنوات الآن وهي تلت وتعجن في الحلول (السقيمة) فقط، وكأنها تحاول البناء على المريخ وليس

على الأرض، أو البناء بالبلاستيك والذهب والفضة، وليس بالحديد والأسمنت والرمل، مما زاد إحباط المواطن الضعيف الذي دفعه اليأس دفعاً للمخاطرة والبناء على أرض اشتراها من هامور بدون صك وبدون ضمانات.

وأيضاً، فإن الأولى بالمحاسبة جميع الجهات والأجهزة الحكومية التي تركت العشوائيات داخل المدن تتنامى وتتعاظم دون معالجة أو حلول كل هذه السنين، رافئةً بسكانها الأجانب المخالفين لنظام الإقامة أساساً، وحيرةً في المكان البديل اللائق باستضافة هؤلاء (الكلوين)، ليستفيدوا من كامل خدمات المدينة بعد هدم تلك العشوائيات.

لقد أخذت تلك الأجهزة (الحنيّة) الزائدة على السكان الأجانب المخالفين للأنظمة وبعضهم من المجرمين، وأخذتها (الشفقة) على الغاصب الأساسي للأرض الحكومية، وأخذتها (الرافة) بالمرتشين الذين كلما دخل جيوبهم مبالغ أكثر ارتفع بناء تلك العشوائيات أكثر، بينما صبّت جام غضبها على المواطن محماس (الكخّة)، فهدمت بيته أمام عينه لأنه قرر السكن في الخلاء وخارج المدينة بخمسين كيلو متر، ليستطيع إسكان أطفاله، ويكون قريباً من وظيفة السيكيورتي التي يعمل بها، وامتنحت جمعان وعايض على أراضيهم المحدودة الضيقة أصلاً التي ورثوها في رؤوس الجبال وبين الوديان عن آبائهم وأجدادهم وبوثائق وحجج من مئات السنين.

أخيراً، فإنني أقترح على تلك الأجهزة أن توفر سكناً بديلاً لأي مواطن تقرر هدم منزله، وليكن ذلك السكن البديل في أحد الأماكن التالية:

١- داخل قصور وقلل هوامير الأراضي المحتكرين لها بصكوك شرعية أو الغاصبين لها بـ(بلاش).

٢- داخل قصور وقلل أمناء وموظفي البلديات، سواء المرتشين منهم، أو غير المرتشين من الكسولين الخاملين الصامتين عن تراكم هذه المشاكل.

٣- داخل قصور وقلل ومنازل موظفي وزارة الإسكان، لعلهم مع زحمة الناس

داخل منازلهم يجدون حلولاً حقيقية وفعلية لإسكان المواطنين سريعاً.

٤- داخل قصور وقلل ومنازل رجال الأمن، وخاصة الجوازات، لعلهم يسارعون بترحيل أسرة مخالفة من منازل إحدى العشوائيات لتحل مكانها أسرة سعودية.

أما تشريد مواطن (سعودي) مع أسرته وأطفاله في الشارع، وهدم منزله أمام عينيه، وبدون إيجاد حل لمشكلته، فلا أظنه إلا تغطية للفشل، ووقوعاً في فشل أكبر، وإرضاءً لملايين المتخلفين من بني (صديق) لينعموا هم (بالسعودية)، ويتعذب (السعودي) في وطنه.